

Distr.: General
27 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٩٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا
تقرير الأمين العام**

موجز

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، خلال الفترة المستعرضة، اجتماعاً وزارياً واحداً فقط. واعتمدت اللجنة في ختام اجتماعها، إعلانين: إعلان بشأن ظاهرة الارتزاق في وسط أفريقيا وآخر متعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد لاحظت اللجنة، في الإعلان بشأن المرتزقة أن ظاهرة الارتزاق التي استشرت في المنطقة دون الإقليمية منذ زمن بعيد أصبحت تشكل عقبة خطيرة تعوق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وفي إعلان المؤتمر الدولي، رحبت اللجنة، من جملة أمور، بالتقدم المحرز في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما نجاح مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في دار السلام وشجعت دولها الأعضاء على أن تأخذ في اعتبارها الصكوك القانونية القائمة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وواصلت إدارة شؤون نزع السلاح ومركزها الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا تقديم المساعدة للدول الأعضاء في اللجنة.

* A/60/150.

** لقد قدمت الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون تقديم التفسير المطلوب. بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨، بء، الذي قررت فيه الجمعية العامة أنه إذا قدم تقرير في وقت متأخر، فإنه ينبغي إيراد أسباب هذا التأخير في حاشية للوثيقة.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٣-١	أولا - مقدمة
٢	١١-٤	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة
٦	١٦-١٢	ثالثا - اجتماع اللجنة الاستشارية الدائمة
٧	١٧	رابعا - برنامج الأنشطة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦
٧	١٩-١٨	خامسا - المسائل الإدارية والمالية
٨	٢١-٢٠	سادسا - الاستنتاجات والملاحظات

أولا - مقدمة

١ - أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٩٦/٥٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والمعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، في جملة أمور، تأكيد تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تخفيف حدة التوترات والصراعات في وسط أفريقيا وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وأعادت أيضا تأكيد تأييدها لبرنامج العمل الذي اعتمدهت اللجنة الاستشارية الدائمة في اجتماعها التنظيمي المعقود في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٢ (انظر A/47/511).

٢ - وبموجب القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، أن يقوم، عملا بقرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨)، بتزويد الدول الأعضاء في اللجنة بالدعم اللازم لإنشاء وتيسير عمل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي أنشأه في عام ١٩٩٩ رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وآلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة بما يكفل تمكينها من الاضطلاع بجهودها، وطلبت إليه كذلك أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ القرار.

٣ - ويقدم هذا التقرير امتثالا لذلك الطلب. وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة واللجنة منذ تقديم التقرير السابق حول الموضوع (A/59/182).

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة

٤ - خلال الفترة المستعرضة، أوفدت إدارة شؤون نزع السلاح بعثة لتقصي الحقائق إلى بوروندي استجابة لطلب من حكومة بوروندي بتقديم المساعدة لها في مجال التصدي لمشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي توجد في حيازة السكان المدنيين بشكل غير قانوني. وقد استمرت البعثة التي نظمت بالاشتراك مع مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ١٩ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٥ - وعقب مشاورات مكثفة مع عدة مسؤولين حكوميين، وأعضاء الأوساط المانحة، والممثل الخاص للأمين العام وممثلين آخرين لمنظومة الأمم المتحدة ومع ممثلين عن منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني، استنتجت البعثة أن انتشار الأسلحة غير المشروعة في البلد يعد مشكلة خطيرة واسعة الانتشار يسببها تضايف عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وأنه يعد مشكلا يمس أيضا الدول المجاورة لبوروندي. وأعلنت البعثة أيضا من قبل

كافة المعنيين بأنه نظرا للوضع الأمني الهش في البلد، وبخاصة عجز الحكومة الانتقالية على توفير الأمن لكافة مواطنيها، سيكون من الصعب الاضطلاع بأي برامج لجمع الأسلحة قبيل الانتخابات الرئاسية.

٦ - وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، وقع الرئيس ندايزيبي، مرسوما بشأن نزع سلاح المدنيين ليصبح قانونا يعزز جهود البلاد في تقليل عدد الأسلحة المحتفظ بها في المنازل الخاصة في كافة أنحاء البلاد. وجاء مكملا للمرسوم توقيع تشريعات منفصلة منها ما يحظر ارتداء الزي الرسمي أو حمل الأسلحة على أفراد الشرطة أو الأفراد العسكريين خارج نطاق أدائهم للمهام الرسمية خلال الفترة الانتخابية (انظر S/2005/328). ومنذ توقيع المرسوم، عيّن المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوروندي خبيرا في الأسلحة الصغيرة للمساعدة في المبادرات التي يضطلع بها البلد في مجال نزع السلاح، وإسداء المشورة وتنسيق المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي في هذا المضمار.

٧ - ومن التطورات الأخرى التي جرت في المنطقة، قيام مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومنسق مشروع المركز المتعلق بنظام شفافية ومراقبة الأسلحة الصغيرة في أفريقيا بعثة إلى الكاميرون (من ١ إلى ١٥ أيار/مايو) وإلى غابون (من ١٥ إلى ٢٠ أيار/مايو). وكان هدف البعثة الشروع في جرد وطني للقدرات المحلية لإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

٨ - وإضافة إلى أنشطة إدارة شؤون نزع السلاح، واصل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي أنشئ بناء على توصية من اللجنة، تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في اللجنة والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتمشيا مع روح التعاون الثابتة مع الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واصل المركز تقديم الدعم لوضع الإطار القانوني لإدارة المعلومات عن حرية تنقل مواطني المنطقة دون الإقليمية. وفضلا عن ذلك، وتخليدا للذكرى السنوية السادسة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نظم المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، بالتعاون مع مكتب اليونسكو في وسط أفريقيا، عدة أنشطة، في الفترة، من ٣ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومن بين هذه الأنشطة، أنشطة فنية خارجة عن المنهج مثل الرسوم التي تنم عن خيال حصب والمفعمة بالألوان وبالأحاسيس المرهفة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل؛ وعرض فيلم فيديو بعنوان "حقوق الإنسان: التقدم المحرز والتحديات المطروحة" وقرص فيديو رقمي (DVD) لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بعنوان ”آلام الآخرين: من خلال العمل في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان“؛ والتدريب على استخدام الإنترنت في العمل في مجال حقوق الإنسان؛ وتدشين جائزة سرجيو دي ميلو لحقوق الإنسان؛ وإقامة معارض حول التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وتنظيم حلقة تدريبية حول ”حقوق الإنسان وثقافة السلام“.

٩ - وأجرى المركز دون الإقليمي، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحكومة جمهورية رواندا، حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة ممثلي المجتمع المدني في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حول موضوع ”دور المجتمع المدني في مكافحة التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووصمهم“. واحتتمت الحلقة باعتماد إعلان ومدونة لقواعد السلوك وكذلك بإنشاء شبكة للناشطين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة دون الإقليمية.

١٠ - وقدم المركز دون الإقليمي أيضا مساعدة مالية لمؤسستين للدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان. وقد وقع الاختيار على رابطة تعزيز حقوق الإنسان في منطقة وسط أفريقيا، ومقرها ياوندي، وكلية الحقوق في جامعة ماريين انغواي ومقرها برازفيل، للاستفادة من منحة قدرها ٣٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بهدف دعم برنامجيهما المتعلقين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، منح المركز دون الإقليمي، في إطار مشروع التآزر لمساعدة المجتمعات المحلية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالنيابة عن المفوضية منحا تبلغ قيمتها ٥٠٠٠ دولار لثلاث منظمات غير حكومية كاميرونية تعمل في مجال حقوق الإنسان والدعوة إلى السلام. وهي رابطة مبورورو للتنمية الاجتماعية والثقافية والتي تزاول نشاطها في محافظة شمال غرب الكاميرون، ومركز حقوق الإنسان والدعوة للسلام الذي يوجد مقره في بامندا، الكاميرون والاتحاد الوطني لرابطات ومؤسسات المعوقين في الكاميرون ومقره في ياوندي.

١١ - وبعد ما يربو على ١٠ سنوات من الاستعدادات من قبل مكتب الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، انعقد أحييرا المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في دار السلام، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتوج المؤتمر، الذي شاركت فيه ست دول أعضاء في اللجنة، باعتماد إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي التزمت بموجبه الدول المشاركة، فيما التزمت به، ببناء منطقة للبحيرات الكبرى منفتحة على المناطق الأخرى للقارة، بتنمية التعاون في المجالات ذات الأولوية مثل: السلام والأمن؛

والديمقراطية والحكم الرشيد؛ والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ والقضايا الإنسانية والاجتماعية.

ثالثاً - اجتماع اللجنة الاستشارية الدائمة

١٢ - عقدت اللجنة اجتماعها الوزاري الثامن والعشرين في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ في برازافيل، بجمهورية الكونغو (انظر A/59/769-S/2005/212). واشتمل جدول أعمالها، على جملة أمور منها: (أ) التطورات الجغرافية السياسية والأمنية الأخيرة في دول منتقاة من أعضاء اللجنة، منها بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتبادل وحيز للتجارب في مجال تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دول شتى من أعضاء اللجنة؛ (ب) الخطر الذي تمثله ظاهرة الارتزاق في منطقة وسط أفريقيا؛ (ج) دور اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز تنفيذ إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في منطقة وسط أفريقيا؛ (د) مساهمة دول وسط أفريقيا في أعمال الاجتماع الثاني الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

١٣ - وقد شارك جميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في اللجنة في هذا الاجتماع، وهي أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

١٤ - ورحب المشاركون بإجراء استفتاء سلمي، يوم ٢٨ شباط/فبراير في بوروندي، بشأن الدستور الجديد لذلك البلد، وكذلك بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية سلمية يوم ١٣ آذار/مارس في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أعربوا عن قلقهم الشديد بشأن تدفق عدد هائل من اللاجئين إلى تشاد نتيجة لصراع دارفور في السودان. كما رحب المشاركون بتحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وبخاصة توقيع البلدين، يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لآلية التحقق المشتركة التي تهدف إلى التصدي للمشاكل عبر الحدودية التي ما فتئت تعد منشأ الصراع بينهما، بما في ذلك القوات المسلحة الرواندية السابقة الانتراهاموي التي ما زالت متواجدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعربوا عن أسفهم لجرائم القتل التي ما زالت مستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعوا كافة الكيانات الكونغولية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتجاوز حالة عدم الثقة التي ما فتئت تشكل حتى اليوم إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون توحيد البلاد بالفعل.

١٥ - وفي ختام الاجتماع الوزاري الـ ٢٢، اعتمدت اللجنة إعلاننا يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، يهدف إلى تعزيز تنفيذ إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في منطقة وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أن تأخذ في اعتبارها الصكوك القضائية القائمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعين الاعتبار وإلى أن توسع نطاق تطبيقها، خاصة اتفافي عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة. واعتمدت اللجنة أيضا إعلاننا بشأن ظاهرة الارتزاق في منطقة وسط أفريقيا، حيث لاحظت أن ظاهرة الارتزاق التي استشرت في المنطقة دون الإقليمية منذ زمن بعيد أصبحت تشكل عقبة خطيرة تعوق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى زيادة تبادل المعلومات وسن التشريعات المناسبة لمكافحة ظاهرة الارتزاق. وطلبت اللجنة أيضا إلى الدول الأعضاء أن تتخذ عن طريق التعاون الفعال بين جميع دول المنطقة دون الإقليمية، تدابير ملموسة تتيح، بعد اعتمادها، مكافحة ظاهرة الارتزاق في وسط أفريقيا (انظر A/59/769-S/2005/212).

١٦ - ونظرا لقيود مالية، لم تثمر جهود اللجنة لتنظيم حلقة العمل التدريبية من أجل تمكين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لوسط أفريقيا من الاضطلاع، في منطقة وسط أفريقيا، بدور مهم في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو بند في جدول أعمالها منذ أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد تلقت اللجنة في شهر أيار/مايو من عام ٢٠٠٥ مساهمة قدرها ٣٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من حكومة الجمهورية التشيكية لتمويل الحلقة التدريبية.

رابعاً - برنامج الأنشطة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

١٧ - سيجري إعداد برنامج أنشطة اللجنة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ في اجتماعها الوزاري الثالث والعشرين، المقرر عقده في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في برازافيل.

خامساً - المسائل الإدارية والمالية

١٨ - واصلت الجمعية العامة خلال الفترة المستعرضة تمويل اجتماعين وزاريين من الميزانية العادية، فيما واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تمويل أنشطة مركز الأمم

المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وكما أشير إلى ذلك أعلاه، تبرعت حكومة الجمهورية التشيكية بمبلغ ٣٧ ٠٠٠ دولار من أجل تنظيم حلقة العمل التدريبية بشأن القدرات لفائدة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في وسط أفريقيا. وتأمل اللجنة أن تحذو حكومات أخرى حذو حكومة الجمهورية التشيكية لتمويل فعاليات مماثلة.

١٩ - ويكرر الأمين العام نداءه للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للتبرع للصندوق الاستئماني للجنة بغرض تمكين اللجنة من تنفيذ برنامج عملها بالكامل.

سادسا - الاستنتاجات والملاحظات

٢٠ - رغم أنه لم يتسنَّ للجنة تنظيم سوى اجتماع واحد، أثبت اعتماد الإعلانين المذكورين أعلاه مرة أخرى الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به اللجنة في منطقة وسط أفريقيا. وبالفعل، تبقى اللجنة بمثابة المنتدى الوحيد الذي يتيح للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الالتقاء على نحو منتظم لبحث وتبادل المعلومات عن آخر التطورات في مجالات السلام والأمن والتنمية في كل من هذه البلدان وفي المنطقة ككل. وباعتماد الإعلان المتعلق بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، يعترف أعضاء اللجنة بالصلة القائمة بين السلام في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقتهم دون الإقليمية.

٢١ - علاوة على ذلك، تسعى اللجنة بإبراز أنشطة المرتزقة في منطقة وسط أفريقيا، إلى لفت انتباه دولها الأعضاء والمجتمع الدولي إلى خطورة المشكل ومن ثم إلى الحاجة إلى تضافر العمل على الصعيدين دون الإقليمي والعالمي قصد التصدي للمشكل بفعالية. ومع أن جهود اللجنة جديرة بالثناء، فإنه يجب اتخاذ إجراءات ملموسة إذا ما أريد تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يتسم دخول مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا وهياكله، وبخاصة آليته للإنذار المبكر، مرحلة العمل بأهمية حاسمة. ومن الحيوي أيضا تعزيز قدرة الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتمكينها من الاضطلاع بدور ريادي في إنفاذ مختلف إعلانات اللجنة وقراراتها وتوصياتها.